

وعلى رأي المحكمة الإدارية.
يصدر الأمر الآتي نصه :

الباب الأول
أحكام عامة

الفصل الأول - أحدثت بكل ولاية إدارة جهوية للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية تكلف بممارسة المشمولات المبينة بالفصل 3 من هذا الأمر.

الفصل 2 - يسيّر كل إدارة جهوية للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مدير جهوي.

تتم تسمية المدير الجهوي بأمر باقتراح من وزيرة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية وفقا للشروط المستوجبة للتسمية بخطة مدير أو مدير عام إدارة مركزية المنصوص عليها بالأمر عدد 1245 لسنة 2006 المؤرخ في 24 أفريل 2006 المشار إليه أعلاه.

يتمتع المدير الجهوي حسب الحالة بالمنح والامتيازات المخولة لمدير أو مدير عام إدارة مركزية.

الباب الثاني
المشمولات

الفصل 3 - تكلف الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية خاصة :

- بتمثيل وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية على النطاق الجهوي في جميع اللجان المتصلة بمجال اختصاصها،

- بتسيير مصالحها وتنسيق أنشطتها،

- بالعمل على متابعة نشاط الوزارة على المستوى الجهوي،

- بمتابعة دراسة وإنجاز مشاريع المجالس الجهوية الممولة من ميزانية الدولة،

- بتقديم المساعدة للجماعات المحلية في متابعة دراسة وإنجاز مشاريعها،

- بالمساهمة في وضع التوجهات الكبرى لقطاعات المنشآت الفنية والطرق المرتبة والبنائيات المدنية والتهيئة الترابية والسكن والتعمير والمعمار وحماية المدن من الفيضانات والمواني الجوية والبحرية،

- بالمساهمة في تجميل مداخل المدن والتعهد بتهيئة المساحات التابعة لملك الدولة العمومي للطرق،

- بالتصرف وصيانة وتنوير الطرقات المرتبة بملك الدولة العمومي للطرق وكذلك بالتصرف وصيانة الأنفاق والجسور المتحركة والبطاحات،

- بالتصرف في المسالك الريفية وصيانتها وترقيمتها،

- بالتصرف في الاعتمادات وفي الأعوان التابعين لها،

- بإعداد الملفات الفنية لاقتناء العقارات اللازمة لمشاريع الوزارة على المستوى الجهوي سواء بالمرافعة أو عن طريق الانتزاع ومتابعة القضايا المنشورة لدى المحاكم بالدائرة الترابية للولاية وذلك بالتنسيق مع المصالح المركزية المختصة بالوزارة،

- بالعمل على تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بالتصرف في الوثائق والأرشيف.

أمر عدد 512 لسنة 2008 مؤرخ في 25 فيفري 2008 يتعلق بضبط مشمولات وتنظيم الإدارات الجهوية لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

إن رئيس الجمهورية،

باقتراح من وزيرة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية،

بعد الاطلاع على القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة القانون عدد 83 لسنة 1997 المؤرخ في 20 ديسمبر 1997 والقانون عدد 20 لسنة 2003 المؤرخ في 17 مارس 2003،

وعلى القانون عدد 95 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 المتعلق بالأرشيف،

وعلى الأمر عدد 93 لسنة 1974 المؤرخ في 15 فيفري 1974 المتعلق بضبط مشمولات وزارة التجهيز، كما هو متمم بالأمر عدد 248 لسنة 1992 المؤرخ في 3 فيفري 1992،

وعلى الأمر عدد 419 لسنة 1985 المؤرخ في 19 مارس 1985 المتعلق بإعادة تنظيم الإدارة الجهوية لوزارة التجهيز والإسكان،

وعلى الأمر عدد 1413 لسنة 1988 المؤرخ في 22 جويلية 1988 المتعلق بتنظيم وزارة التجهيز والإسكان، كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 249 لسنة 1992 المؤرخ في 3 فيفري 1992 وبالأمر عدد 121 لسنة 2008 المؤرخ في 16 جانفي 2008،

وعلى الأمر عدد 1981 لسنة 1988 المؤرخ في 13 ديسمبر 1988 المتعلق بضبط شروط وترتيب التصرف في الأرشيف الجاري والأرشيف الوسيط وفرز وإتلاف الأرشيف وتحويل الأرشيف والاطلاع على الأرشيف العام، كما تم تنقيحه بالأمر عدد 2548 لسنة 1998 المؤرخ في 28 ديسمبر 1998،

وعلى الأمر عدد 457 لسنة 1989 المؤرخ في 24 مارس 1989 المتعلق بتفويض بعض صلاحيات أعضاء الحكومة إلى الولاة، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة الأمر عدد 1841 لسنة 2005 المؤرخ في 27 جوان 2005،

وعلى الأمر عدد 2126 لسنة 2002 المؤرخ في 23 سبتمبر 2002 المتعلق بإحاق هياكل تابعة لوزارة البيئة والتهيئة الترابية سابقا بوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية،

وعلى الأمر عدد 3158 لسنة 2002 المؤرخ في 17 ديسمبر 2002 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة الأمر عدد 1329 لسنة 2007 المؤرخ في 4 جوان 2007،

وعلى الأمر عدد 1245 لسنة 2006 المؤرخ في 24 أفريل 2006 المتعلق بضبط نظام إسناد الخطط الوظيفية بالإدارة المركزية والإعفاء منها،

وعلى رأي وزير الداخلية والتنمية المحلية ووزير المالية،

الفصل 4 - تشتمل الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية باستثناء الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بتونس على :

1 - المصالح الخصوصية وتضم :

- إدارة التنسيق بين المصالح الفنية،
- الإدارة الفرعية للجسور والطرق،
- الإدارة الفرعية للبنىات المدنية والإسكان والتهيئة العمرانية والترابية.

2 - المصالح المشتركة وتضم :

- الإدارة الفرعية للشؤون الإدارية والمالية والعقارية والأرشييف.

المصالح الخصوصية

الفصل 5 - تكلف إدارة التنسيق بين المصالح الفنية خاصة :

- بتنسيق أنشطة المصالح الفنية المذكورة بالفصل 4 من هذا الأمر وذلك قصد ضمان التجانس والتكامل بين أعمال هذه المصالح سواء على مستوى الدراسات أو الإنجاز أو المراقبة،
- بتقديم المساعدة للجماعات المحلية في متابعة دراسة وإنجاز مشاريعها،

- بمتابعة دراسة وتنفيذ الصفقات على المستوى الجهوي،

- بالتصرف في المعدات المتحركة.

الفصل 6 - تكلف الإدارة الفرعية للجسور والطرق خاصة :

- بمتابعة الدراسات في ميدان الجسور والطرق على المستوى الجهوي،

- بمتابعة ومراقبة الكشوف التقديرية لمشاريع الجسور والطرق،

- بإعداد ملفات صفقات المشاريع الراجعة بالنظر للجنة الجهوية للصفقات العمومية،

- بتلقي طلبات المساعدة الفنية في ميدان الجسور والطرق التي تتقدم بها الجماعات المحلية وعرضها على المصالح المركزية بالوزارة عند الاقتضاء،

- بمتابعة إنجاز أشغال تعصير وتوسيع شبكة الطرق المرتبة والتابعة لملك الدولة العمومي للطرق،

- بالتصرف في شبكة الطرق التابعة لملك الدولة العمومي والحفاظ عليها وصيانتها وحسن استغلالها،

- بمتابعة تهيئة وصيانة المسالك الريفية الراجعة بالنظر لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية،

- بالتصرف في المنشآت الفنية التي تشمل الجسور المتحركة والبطاحات والأنفاق،

- بتعهد شبكة التنوير العمومي المتعلقة بالطرق التابعة لملك الدولة العمومي للطرق وذلك بالتنسيق مع الجماعات المحلية المعنية،

- بالسهر مع الهياكل الجهوية المعنية على العناية بالخصائص البيئية للطرق المرتبة والمحولات.

وتشمل :

- مصلحة صيانة واستغلال الطرق،

- مصلحة الدراسات والأشغال الجديدة،

- مصلحة المسالك الريفية.

كما تشمل :

- مصلحة الجسر المتحرك بالنسبة إلى الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ببنزرت،

- مصلحة البطاحات بالنسبة إلى الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بمدنين.

الفصل 7 - تكلف الإدارة الفرعية للبنىات المدنية والإسكان والتهيئة العمرانية والترابية خاصة :

أ - في مجال البنىات المدنية :

- بمتابعة دراسة ومراقبة إنجاز الأشغال الجديدة للبنىات المدنية،

- بمتابعة دراسة ومراقبة أشغال تهيئة البنىات المدنية،

- بمتابعة دراسة ومراقبة إنجاز المشاريع ذات الصيغة الجهوية،

- بمتابعة ومراقبة الكشوف التقديرية لمشاريع البنىات المدنية،

- بإعداد ملفات صفقات المشاريع الجهوية للبنىات المدنية الراجعة بالنظر إلى اللجنة الجهوية للصفقات العمومية،

- بإعداد الملفات المعروضة على اللجنة الفنية للبنىات المدنية،

- بتلقي مطالب المساعدة الفنية في ميدان البنىات المدنية التي تتقدم بها الجماعات المحلية وعرضها على المصالح المركزية بالوزارة عند الاقتضاء،

- بمسك ومتابعة ملفات المصادقة على مقاولات البناء والأشغال العمومية على المستوى الجهوي طبقا للترتيب الجاري بها العمل.

ب - في مجال الإسكان والتهيئة العمرانية والترابية :

- بتجميع المعطيات الإحصائية الجهوية في ميدان السكن والتعمير والمعمار وبمراجعتها واستغلالها وتوزيعها،

- بمراقبة تنفيذ البرامج السكنية والعمرانية،

- بتلقي مطالب المساعدة الفنية في ميادين السكن والتعمير والمعمار التي تتقدم بها الجماعات المحلية وعرضها على المصالح المركزية بالوزارة عند الاقتضاء،

- بمراقبة تنفيذ برامج السكن المزمع إنجازها من طرف الباعثين العقاريين،

- بالمساهمة مع الجماعات المحلية في مراقبة مختلف البرامج السكنية الريفية،

- بالمساهمة في ضبط الحاجيات في ميدان التهذيب والتجديد العمراني وذلك بالتنسيق مع الجماعات المحلية المعنية،

- بالمساهمة مع الجماعات المحلية المعنية في إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية،

- بدراسة ملفات رخص البناء والتقسيمات وإبداء رأيها طبقا للترتيب الجاري بها العمل،

- بالسهر على تنفيذ التشريع والترتيب في ميدان التعمير والمعمار،

- بمتابعة تنفيذ الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية،

- بالمساهمة في إعداد أطالس الولايات وتوفير كل المعطيات المحينة لتمكين السلط الجهوية والمحلية من توجيه برامج التنمية والتهيئة والبنية الأساسية،

- بإعداد ومتابعة تنفيذ برامج تهيئة وحماية المناطق الساحلية.

تشمل الإدارة الفرعية للبنائيات المدنية والإسكان والتهيئة العمرانية والترابية :

- مصلحة البنائيات المدنية،

- مصلحة الإسكان،

- مصلحة التهيئة العمرانية والترابية.

القسم الثاني

المصالح المشتركة

الفصل 8 - تكلف الإدارة الفرعية للشؤون الإدارية والمالية والعقارية والأرشفة خاصة :

- بالتصرف في المسار المهني للموظفين والعملة الراجعين بالنظر للإدارة الجهوية بالتنسيق مع المصالح المركزية،

- بالتصرف في الاعتمادات المفوضة للمصالح الجهوية،

- بمتابعة التصرف في الاعتمادات المحالة للجهة،

- بالتصرف الإداري في المباني والتجهيزات والمعدات التابعة للمصالح الجهوية،

- بالتصرف في وثائق وأرشفة المصالح الجهوية،

- بمتابعة ملفات الشؤون العقارية والنزاعات بالتنسيق مع الإدارة المركزية،

- بإعداد الملفات الفنية لاقتناء العقارات اللازمة لمشاريع الوزارة على المستوى الجهوي بالمرافعة أو عن طريق الانتزاع من أجل المصلحة العمومية وذلك بالتعاون مع المصالح المركزية المعنية،

- بمتابعة القضايا المنشورة لدى المحاكم بالدائرة الترابية للولاية وذلك بالتنسيق مع المصالح المركزية المختصة بالوزارة.

وتشمل :

- مصلحة الشؤون الإدارية والمالية،

- مصلحة الشؤون العقارية والأرشفة.

الباب الرابع

تنظيم الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان

والتهيئة الترابية بتونس

الفصل 9 - مع مراعاة المهام الموكولة للإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، كما هي مبيّنة بالفصل 3 من هذا الأمر، تتكون الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بتونس من :

1 - إدارة التنسيق بين المصالح الفنية،

2 - الإدارة الفرعية للجسور والطرق.

وتشمل :

- مصلحة استغلال الطرقات،

- مصلحة صيانة الطرقات،

- مصلحة الجولان،

- مصلحة الدراسات،

- مصلحة الأشغال الجديدة.

3 - الإدارة الفرعية للبنائيات المدنية والإسكان والتهيئة العمرانية والترابية :

وتشمل :

- مصلحة البنائيات المدنية،

- مصلحة الإسكان،

- مصلحة التهيئة العمرانية والترابية.

4 - الإدارة الفرعية للشؤون الإدارية والمالية والعقارية والأرشفة :

وتشمل :

- مصلحة الشؤون الإدارية والمالية،

- مصلحة الشؤون العقارية والأرشفة.

الباب الخامس

أحكام مختلفة

الفصل 10 - يخضع إسناد الخطط الوظيفية بالإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والإعفاء منها إلى أحكام الأمر عدد 1245 لسنة 2006 المؤرخ في 24 أفريل 2006.

الفصل 11 - تلغى جميع الأحكام السابقة والمخالفة لهذا الأمر وخاصة أحكام الأمر عدد 419 لسنة 1985 المؤرخ في 19 مارس 1985 المتعلقة بإعادة تنظيم الإدارة الجهوية لوزارة التجهيز والإسكان.

الفصل 12 - وزير المالية ووزيرة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مكلفان، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 25 فيفري 2008.

زين العابدين بن علي

تسميات

بمقتضى أمر عدد 513 لسنة 2008 مؤرخ في 26 فيفري 2008.

كَلَف السيد محمد بن عكاشة، مهندس رئيس، بمهام مدير جهوي للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بسيدي بوزيد.

بمقتضى أمر عدد 514 لسنة 2008 مؤرخ في 26 فيفري 2008.

كَلَف السيد محمد قويدر، مهندس أول، بمهام مدير جهوي للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بمدنين.

بمقتضى أمر عدد 515 لسنة 2008 مؤرخ في 27 فيفري 2008.

كَلَف السيد عبد المجيد البريكي، مهندس رئيس، بمهام كاهية مدير البحث حول المواد بمركز التجارب وتقنيات البناء التابع لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.